March 2012

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

لجنة الزراعة

الدورة الثالثة والعشرون

روما، 21–25 مايو/أيار 2012

تحسين الإحصاءات الخاصة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية والتنمية الريفية

موجز

تتطلب السياسات المستندة إلى الأدلة بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية إحصاءات دقيقة وحسنة التوقيت. فأزمة الأغذية الأخيرة والنقاشات الجارية حول تقلبات أسعار الأغذية وتأثيرات تغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي، تبرز بشكل واضح أوجه الضعف في البيانات المتاحة والحاجة الماسة إلى تعزيز قاعدة المعلومات لتصميم ورصد وتقييم سياسات ذات صلة متسمة بالفعالية والكفاءة.

وقد تم وضع الإستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية تحت رعاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وذلك لمعالجة الضعف الذي يعتري البيانات الزراعية ولعكس المسار المتدهور لقدرات البلدان على إنتاج بيانات حسنة التوقيت وموثوق بها. ففي أعقاب إقرار الإستراتيجية العالمية من قبل مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته السادسة والثلاثين المنعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، ومن قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الحادية والأربعين المنعقدة في فبراير/شباط 2010، طُلب من المنظمة إعداد خطة عمل لتنفيذ الإستراتيجية بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وتصف هذه الوثيقة التقدم المُحرَز على صعيد تطوير خطة العمل وكذا الأنشطة المنجزة حتى الآن مثل المبادرات لتعبئة الموارد وترتيبات الشراكة التي وضعت مع المنظمات الإقليمية.

وقد تم وضع خطة العمل من قبل المنظمة والبنك الدولي وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين الرئيسيين. وتقترح خطة العمل برنامجا متسقا لبناء القدرات من أجل وضع نظام إحصائي زراعي متكامل على الصعيد الوطني. وتشمل المكونات الأساسية لخطة العمل إطارا لتقييم قدرات البلدان الإحصائية ومجموعة أنشطة مترابطة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية تعتبر أساسية لتحقيق الركائز الثلاثة للإستراتيجية العالمية. وتتضمن خطة العمل أيضا وصفا لآليات الحوكمة والتمويل. ويستعرض التقرير الأنشطة المنجزة حتى الآن، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لخطة العمل، والمبادرات لتعبئة الموارد وترتيبات الشراكة التي وضعت مع الوكالات الإقليمية.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

الإجراء المقترح أن تتخذه اللجنة:

إن اللجنة مدعوة إلى:

- تأييد خطة العمل الرامية إلى تحسين الإحصاءات عن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة وحوكمتها.
- دعوة الشركاء المقدمين للموارد إلى المساعدة على تعبئة الموارد اللازمة، والدول الأعضاء إلى دعم تنفيذ خطة العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وتعزيز التزامها بالعمل على تدعيم نظمها الوطنية للإحصاءات الزراعية.

يمكن توجيه أية استفسارات حول مضمون هذه الوثيقة إلى:

Pietro Gennari

مدير، شعبة الإحصاءات

هاتف: +39-0657053599

أولا– المقدمة

1– تعدّ الإحصاءات الدقيقة والمتوافرة في التوقيت المناسب أساسية لتنفيذ السياسات المستندة إلى الأدلة بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وأزمة الغذاء الأخيرة والنقاشات الجارية حول تقلبات أسعار الأغذية وتأثيرات تغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي، تبرز بشكل واضح أوجه الضعف في البيانات المتاحة والحاجة الماسة إلى تعزيز قاعدة المعلومات لتصميم ورصد وتقييم سياسات ذات صلة متسمة بالفعالية والكفاءة.

2– توفر الإستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية (يشار إليها في ما يلي بالإستراتيجية العالمية) إطارا منهجيا وحوكميا لتمكين نظم الإحصاءات الوطنية من تحسين جودة إحصاءاتها الغذائية والزراعية، وبالتالي، لتمكين حكومات البلدان من وضع واعتماد سياسات مستندة إلى الأدلة تعنى بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة. والغرض من ذلك أن تشمل الإحصاءات الزراعية والريفية أيضا الجوانب الاقتصادية والزراعية–البيئية.

3– تمت المصادقة على الإستراتيجية العالمية من قبل مؤتمر المنظمة في دورته السادسة والثلاثين المنعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 ومن قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الحادية والأربعين المنعقدة في فبراير/شباط 2010. وقد حثت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة أيضا على وضع خطة عمل لتنفيذ الإستراتيجية العالمية التي تم إعدادها من قبل المنظمة بالتعاون مع البنك الدولي وبالتشاور الوثيق مع مجموعة أصدقاء الرئيس المعنية بالإحصاءات الزراعية[1] وعدد كبير من الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي.

4– وقد جرت مناقشة العناصر الرئيسية لخطة العمل في عدة اجتماعات، وتم عرضها على وزراء الزراعة لجميع البلدان الأعضاء في المنظمة وللشركاء الرئيسيين أثناء مؤتمر المنظمة في دورته السابعة والثلاثين (2011) وحظيت بتأييد قوي. وتستعرض هذه الوثيقة التقدم المحرز في تطوير خطة العمل والأنشطة المنجزة حتى الآن، لاسيما المبادرات لتعبئة الموارد وإنشاء هياكل الحوكمة وترتيبات الشراكة التي وضعت مع المنظمات الإقليمية، فضلا عن استنباط الأدوات المنهجية وتقديم المساعدة للبلدان.

[1] تم إنشاء مجموعة أصدقاء الرئيس المعنية بالإحصاءات الزراعية من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الأربعين في فبراير/شباط 2009. وتم تشكيل المجموعة برئاسة البرازيل وعضوية أستراليا والصين وكوبا وأثيوبيا وإيطاليا والمغرب والفلبين والاتحاد الروسي وترينيداد وتوباغو وأوغندا والولايات المتحدة الأمريكية. ويشارك المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والبنك الدولي كمراقبين، في حين تؤدي المنظمة وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة دور الأمانة.

ثانيا– المضمون التقني لخطة العمل العالمية

5- خطة العمل عبارة عن برنامج طويل الأجل لتطوير القدرات بهدف إعادة بناء نظم وطنية مستدامة للإحصاءات الزراعية. وهي تنحو منحى نهج تدريجي مع مرحلة أولى من خمس سنوات اعتبارًا من 2012 ضمن منظور طويل الأجل (تمتد فترته إلى 15 سنة). ومن المتوقع أن تفضي إلى زيادة كبيرة في:

- عدد البلدان التي لديها القدرة على إنتاج وتحليل ونشر مجموعة دنيا من البيانات الأساسية للوفاء بالطلبات الإحصائية، الجارية منها والمقبلة، لدى أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي؛
- عدد البلدان التي لديها نظام مستدام للإحصاءات الزراعية من خلال تعزيز الحوكمة الإحصائية الوطنية ودمج الزراعة في النظام الإحصائي الوطني؛
- عدد الأشخاص العاملين في مجال الإحصاءات الزراعية والذين يتمتعون بمهارات ملائمة ناتجة عن التدريب والمساعدة التقنية.

6- التقييم القطري والبحث والمساعدة التقنية والتدريب هي العناصر التقنية لخطة العمل وقد تم إدماجها في إطار منطقي لضمان تأثير نتائج العنصر الواحد إيجابيا على بقية العناصر.

7- التقييم القطري. يشكل التقييم القطري أساسا لتنفيذ الإستراتيجية العالمية. كما أنه سيوفر خط الأساس الذي يمكن في ضوئه قياس التقدم المحرز، وسيضمن استناد كل المساعدات المقدمة للبلدان إلى أولوياتها الخاصة. وسيجري التقييم القطري على مرحلتين وسيحدد قدرة البلدان على إنتاج مجموعة دنيا من البيانات الأساسية والقيود الحرجة في النظام الإحصائي. وستُجرى المرحلة الأولى في جميع البلدان باستخدام استبيان موحد، وستحدد فيها معلومات خط الأساس عن القدرات الإحصائية الوطنية. وستستخدم نتائج مرحلة التقييم الأولى على الصعيد الإقليمي لتقسيم البلدان إلى مجموعات وفقا لمستوى تطورها الإحصائي وتصنيف مشاكل النوعية في بياناتها. واستخدام استبيان أساسي موحد، متفق عليه مع الشركاء الرئيسيين، سيضمن قدرة أكبر على المقارنة بين التقييمات. وفي الوقت ذاته، بالإمكان تعديل الاستبيان لتلبية احتياجات خاصة بمناطق معينة. كما سيتم استخدام المعلومات المستخلصة باعتبارها أساساً لمزيد من التقييم المتعمق في المرحلة الثانية في بلدان منتقاة سيستعان بها لإعداد المقترحات القطرية.

8- البحث. يتمثل الغرض من خطة البحث في تطوير ونشر منهجيات وأدوات ومعايير متقدمة وفعالة من حيث التكلفة والتي ستعتمدها الوكالات الإحصائية الوطنية لإنتاج متسم بالفعالية لإحصاءات زراعية موثوقة. وستضطلع المؤسسات الإقليمية والدولية الأكثر تأهيلا بأنشطة البحث في المجالات ذات الأولوية، وسيتم تنسيقها على المستوى العالمي لضمان تحقيق أوجه التآزر ولتفادي الازدواجية في الجهود. وقد تم تحديد مجالات البحث ذات الأولوية استنادا إلى مدى صلتها بالبلدان النامية من خلال عملية تشاور واسعة النطاق، بما في ذلك مسح لأصحاب المصلحة المعنيين الرئيسيين في مجال الإحصاءات الزراعية ومختلف الاجتماعات والمنتديات الدولية.

9- المساعدة التقنية. تتألف أنشطة المساعدة التقنية من عنصرين. يشمل الأول تطوير وتوثيق المعايير الإحصائية والخطوط التوجيهية التقنية لكافة جوانب نظام الإحصاءات الزراعية، المستندة بصفة رئيسية إلى المنهجيات والأدوات الجديدة التي جرى تطويرها بموجب خطة البحث. أما الثاني فيشمل تقديم المساعدة التقنية للبلدان من أجل تطوير القدرات. وستتولى المؤسسات الإقليمية قيادة هذا العمل. وسيتم تنسيق أنشطة المساعدة التقنية مع المبادرات القائمة لبناء القدرات الإحصائية لتوسيع نطاق هذه الجهود وربطها بالإحصاءات الزراعية.

10- التدريب. سيتم تصميم المناهج التدريبية وإعداد مواد التدريب، بما في ذلك دورات التعلم الإلكتروني، وسيتم تحديد متطلبات المعرفة النظرية والعملية لمختلف مستويات الكفاءات الأساسية اللازمة لإنتاج الإحصاءات الرسمية الأساسية. وسيجري الاضطلاع بهذه الأنشطة على الصعيد العالمي. أما على الصعيد الإقليمي، فستتمثل الأنشطة الرئيسية في تقييم احتياجات البلدان في مجال التدريب، وتدريب المدربين ودعم استخدام دورات التعلم الإلكتروني لأغراض التدريب أثناء العمل. وسيتم توفير التدريب المباشر حول مجالات معينة في مراكز التدريب الإقليمية والوطنية. وستقدم المكاتب الإقليمية الدعم لتعزيز قدرات مراكز تدريب منتقاة، كما ستقوم بتعزيز إمكانية حصول الإحصائيين الزراعيين الوطنيين على التدريب. وستساهم البلدان في تحديد احتياجاتها في مجال التدريب، كما ستتولى تنظيم التدريب أثناء الخدمة، وكفالة الحصول على موارد للتعلم بالطرق الإلكترونية واختيار الموظفين لمختلف فرص التدريب المتاحة.

ثالثا- هيكل الحوكمة

11- تم تصميم آليات الحوكمة التي تتوخى وضع ترتيبات للحوكمة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بغية توجيه ورصد تنفيذ خطة العمل. وقد أنشئت بالفعل بعض الأجهزة الرئاسية. ولكي يتجنب بقدر الإمكان إنشاء هياكل جديدة، ستتم الاستفادة من المؤسسات أو آليات التنسيق القائمة.

ألف- على المستوى العالمي

12- اللجنة التوجيهية العالمية. اللجنة التوجيهية العالمية هي الجهاز المسؤول في نهاية المطاف عن اتخاذ القرارات، وهي توفر التوجيه الاستراتيجي والرقابة لأغراض تنفيذ خطة العمل. وتتألف اللجنة التوجيهية العالمية من ممثلين عن المنظمة والشركاء المقدمين للموارد، وممثلي البلدان في اللجان التوجيهية الإقليمية، ورئيس اللجنة الإحصائية، والشركاء المشاركين الإقليميين، وغير ذلك من المنظمات الدولية الرائدة العاملة في مجال الإحصاءات الزراعية والريفية. وستجتمع اللجنة التوجيهية العالمية مرة واحدة على الأقل في السنة لتقرير تخصيص الأموال للأنشطة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية وأيضا بين مختلف المناطق. وستعتمد اللجنة خطط العمل السنوية المقترحة والتقارير المرحلية. وسيكون من ضمن مهامها الأخرى ضمان التنسيق الشامل ورصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية ودعم جهود حشد الموارد. كما ستضطلع اللجنة التوجيهية العالمية بتعيين أعضاء المجلس التنفيذي العالمي.

13- المجلس التنفيذي العالمي. المجلس التنفيذي العالمي هو فريق فرعي للجنة التوجيهية العالمية التي يتلقى منها تفويضا للسلطة للإشراف على تنفيذ القرارات. وسيجتمع المجلس التنفيذي العالمي ثلاث مرات على الأقل في السنة حيثما أمكن ذلك، عادة على هامش الاجتماعات الدولية المناسبة. كما سيضطلع المجلس التنفيذي العالمي بمهام اللجنة التوجيهية العالمية في الفترة الفاصلة بين اجتماعات اللجنة السنوية، موفرا على وجه الخصوص التوجيهات فيما يتعلق بالسياسات لأغراض الأنشطة العالمية لتنفيذ الخطة.

14- المكتب العالمي. سيقوم المكتب العالمي الذي يتخذ من شعبة الإحصاء في المنظمة مقرا له والذي يرأسه المنسق العالمي، بضمان التنسيق التقني الشامل لتنفيذ خطة العمل، كما سيضطلع ببلورة العمل النموذجي لوضع المعايير، مع تقديم التوجيهات التقنية والعملية المركزية بشأن القضايا الشاملة لجميع المناطق، ومع مراعاة المتطلبات الخاصة لمختلف القطاعات (على سبيل المثال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والغابات). كما سيعمل المكتب العالمي بوصفه أمانة اللجنة التوجيهية العالمية، موفرا خدمة اجتماعاتها ومقدما توصيات بشأن تخصيص الأموال.

15- فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية. رفعت المنظمة اقتراحا إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لإنشاء فريق خبراء مشترك بين الوكالات يكون معنيا بالإحصاءات عن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة لتوجيه التطورات المنهجية في هذه المجالات الإحصائية. كما سيقدم فريق الخبراء المشترك بين الوكالات إرشادات للجنة التوجيهية للإستراتيجية العالمية وللمكتب العالمي بشأن تنفيذ خطة العمل. وسيضم فريق الخبراء المشترك بين الوكالات خبراء رفيعي المستوى في مجال الإحصاءات عن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة، آتين من الحكومات الوطنية والأنظمة الدولية. وسيقدم فريق الخبراء إلى الهيئة الإحصائية تقريرا سنويا عما أحرزه من تقدم في أنشطته.

باء- على المستوى الإقليمي

16- اللجنة التوجيهية الإقليمية. تمثل اللجنة التوجيهية الإقليمية الهيئة المنوط بها اتخاذ القرارات على الصعيد الإقليمي، وستقدم التوجيهات والرقابة لتنفيذ الأنشطة الإقليمية والقطرية المحددة في الخطة الإقليمية. وستضطلع اللجنة التوجيهية الإقليمية بتقييم المقترحات القطرية وترتيب أولويات استخدام الأموال فيما بين البلدان. وستشمل تشكيلة اللجنة التوجيهية الإقليمية كما هو معهود، ممثلين عن البلدان، والشركاء المقدمين للموارد، والشركاء المشاركين الإقليميين، والمنظمة ونخبة من الخبراء.

17- المجلس التنفيذي الإقليمي. المجلس التنفيذي الإقليمي هو فريق فرعي للجنة التوجيهية الإقليمية التي يتلقى منها تفويضا للسلطة للإشراف على تنفيذ القرارات. وسيجتمع المجلس التنفيذي الإقليمي ثلاث مرات على الأقل في السنة حيثما أمكن ذلك، في العادة على هامش الاجتماعات الإقليمية أو الدولية المناسبة. وسيضطلع المجلس التنفيذي

العالمي بمهام اللجنة التوجيهية الإقليمية في الفترة الفاصلة بين اجتماعات اللجنة السنوية. وسيوفر بشكل خاص التوجيهات فيما يتعلق بالسياسات لأغراض تنفيذ الخطة الإقليمية.

18- المكتب الإقليمي. سيعمل المكتب الإقليمي بوصفه أمانة اللجنة التوجيهية الإقليمية وسيكون مقره في إحدى وكالات الشركاء المشاركين المكلفة بتنسيق الأنشطة الإقليمية.

جيم- على المستوى الوطني

19- بقدر الإمكان، ستستفيد الحوكمة الرشيدة على الصعيد الوطني من آليات التنسيق والهياكل القائمة. تنطوي الحوكمة الوطنية للنظام الإحصائي الزراعي على إنشاء آلية للتنسيق القطاعي، حيثما هذه لا وجود لها، بإمكانها ضم جهود كل من المكتب الوطني للإحصاءات والوزارات المسؤولة عن الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وأية مؤسسات أخرى من شأنها تحصيل البيانات الزراعية ذات الصلة. وينبغي لآلية التنسيق القطاعي هذه أن تكون جزءا من آلية التنسيق الإحصائي الوطني، على غرار المجلس الوطني للإحصاءات الذي يوفر حوكمة رشيدة للنظام الإحصائي الوطني برمته. وكما هو معهود، ستشكل آلية التنسيق للقطاع الزراعي لجنة فرعية تابعة للمجلس الوطني للإحصاءات، مع كفالة دمج الإحصاءات الزراعية ضمن النظام الإحصائي الوطني.

20- من خلال اللجنة الفرعية الزراعية وبالتنسيق مع المنسق الإقليمي للإستراتيجية العالمية، سيكون المجلس الوطني للإحصاءات مسؤولا عن تنفيذ التقييم المفصّل لقدرات النظام الإحصائي الزراعي القطري، فضلا عن إعداد الخطة الإستراتيجية القطاعية للإحصاءات الزراعية والريفية، بما يتماشى مع توصيات الإستراتيجية العالمية وبالتشاور مع مستخدمي البيانات وغيرهم من أصحاب المصلحة. ومن شأن ترتيبات الحوكمة الرشيدة تمكين الوزارات والوكالات المعنية بجمع البيانات الزراعية من إدماج الخطة الإستراتيجية القطاعية ضمن الإستراتيجية الوطنية لوضع الإحصاءات. كما سيكون المجلس الوطني للإحصاءات مسؤولا عن إعادة النظر (عند الاقتضاء) في التشريعات الإحصائية القائمة لكفالة تحديد مسؤوليات واضحة لمختلف المؤسسات الوطنية بشأن جمع البيانات.

21- وينبغي أن يضع المجلس الوطني للإحصاءات إستراتيجية لإذكاء الوعي العام بأهمية اتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة وتعبئة الموارد لدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ الخطة الإستراتيجية القطاعية للإحصاءات الزراعية والريفية، والإستراتيجية الوطنية لوضع الإحصاءات.

رابعا– النهج الإقليمي

22– ويتم استكمال خطة العمل العالمية بخطط إقليمية أكثر استهدافا تأخذ بعين الاعتبار الإنشاءات المؤسسية والقدرات الإحصائية وسمات القطاع الزراعي في كل منطقة. وتضع الخطط الإقليمية منظمات إقليمية بدعم من المنظمة. وستستند إلى التوجيهات المضمنة في الخطة العالمية لإعداد برامج محددة للمساعدة التقنية والتدريب تصمّم خصيصا لتلبية الاحتياجات الإقليمية لتطوير القدرات.

23– كما ستحدد مسؤوليات المؤسسات التي ستتولى قيادة تنفيذ الخطة الإقليمية وتصف ترتيبات الحوكمة التي ستضمن عمليات سليمة لاتخاذ القرارات والرصد.

24– أفريقيا. قد تم بالفعل وضع الخطة الإقليمية لإفريقيا من قبل مصرف التنمية الإفريقي، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا والمنظمة. وقد تم إنشاء اللجنة التوجيهية الإقليمية لأفريقيا التي اجتمعت لأول مرة في يوليو/تموز 2011 لمناقشة ترتيبات تنفيذ الخطة. كما تم إنشاء المجلس التنفيذي وتحديد أعضائه. ويكون مصرف التنمية الإفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا بمثابة الشريكين المشاركين مع قيام الأول بتقديم المساعدة التقنية الإقليمية والثانية بتوفير أنشطة التدريب على التوالي، في حين تتولى المنظمة مسؤولية تعديل جدول أعمال البحث العالمي ليتواءم مع الاحتياجات الخاصة لإقليم أفريقيا. ويجري العمل حاليا على إنشاء المكتب الإقليمي في مصرف التنمية الأفريقي، كما أن عمليات التقييم القطري جارية بالفعل على قدم وساق.

25– آسيا والمحيط الهادي. قامت اللجنة المعنية بالإحصاءات التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي في دورتها الثانية في ديسمبر/كانون الأول 2010، بإنشاء فريق توجيهي بشأن الإحصاءات الزراعية وذلك لكي يقود عملية إعداد خطة العمل الإقليمية. وقد تعهد الفريق التوجيهي في اجتماعه الأول الذي عقد في الفترة من 21 إلى 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 في مانيلا، بإعداد المسودة الأولى للخطة الإقليمية بحلول أبريل/نيسان 2012. وقام كل من المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لآسيا والمحيط الهادي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي، وكذا مصرف التنمية الآسيوي بإنشاء أمانة مشتركة لتوجيه عملية إعداد الخطة الإقليمية، مع تولي المكتب مسؤولية تقديم المساعدة التقنية وتولي اللجنة مسؤولية التدريب وتولي المصرف مسؤولية البحث على التوالي.

26– ستكون أمانة جماعة المحيط الهادي مؤسسة شريكة رئيسية في تنفيذ خطة العمل في منطقة المحيط الهادي. وقد تم تحديد أوجه تآزر مهمة بين الإستراتيجية العالمية وإستراتيجية إحصاءات المحيط الهادي العشرية للفترة 2011–2020. وعلى وجه الخصوص، سيُضطلع بعمل مشترك لتنفيذ الخطوط التوجيهية لربط تعدادات الزراعة والسكان والمساكن، ودمج وحدة بيانات زراعية في الاستبيان المستخدم لمسوحات الإنفاق الأسري، وإدماج الزراعة ضمن الإستراتيجية الوطنية لوضع الإحصاءات.

27- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. خلال الدورة السادسة لمؤتمر الإحصاءات الحكومية للأمريكيتين الذي عقد في الجمهورية الدومينيكية في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، تم اتخاذ قرار إنشاء مجموعة عمل معنية بالإحصاءات الزراعية والريفية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وكلف بمهمة إعداد الخطة الإقليمية وبتنفيذها. وستضطلع البرازيل بمهمة المنسق للمجموعة التي تتألف أعضاؤها من كل من الأرجنتين وكولومبيا والجمهورية الدومينيكية والمكسيك وبنما وباراغواي وبيرو. وأعرب أيضا عن الاهتمام بالمشاركة كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

28- المناطق الأخرى. وقد جرى أيضا الاضطلاع بعدة مبادرات بالتعاون الوثيق مع المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة، بغية إشراك الشركاء الإقليميين الآخرين بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والبنك الإسلامي للتنمية، واللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة من أجل تطوير خطة العمل الإقليمية لغربي آسيا ولآسيا الوسطى ولمنطقة القوقاز على التوالي.

خامسا- إستراتيجية تعبئة الموارد والتنفيذ

29- بغية تنفيذ الإستراتيجية العالمية تنفيذا فعالا، وُضعت إستراتيجية شاملة ولكنها تتسم بالمرونة لتعبئة الموارد، وهي حاليا قيد الإنجاز. وقد تُوجت حملة الاتصالات باجتماع ناجح للشركاء المقدمين للموارد عقد في 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2011 في مقر المنظمة بروما. وقد حضر الاجتماع أكثر من 50 مشاركا من كافة المناطق. وقد أيد الاجتماع خطة العمل الرامية إلى تنفيذ الإستراتيجية العالمية وقدم اقتراحات من أجل تنفيذها على نحو فعال ونشرها على نطاق أوسع. وأثناء هذا الاجتماع، أعرب العديد من الشركاء بوضوح عن عزمهم دعم تنفيذ الإستراتيجية العالمية. وعلى وجه الخصوص، فإن الدعم المالي المتوقع تقديمه من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، وإدارة التنمية الدولية، وهيئة التعاون الإيطالي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، سيغطي حوالي 50 في المائة من إجمالي الميزانية المخصصة للأعوام الخمسة الأولى لتنفيذ الخطة. وقد تم إنشاء صندوق استئماني عالمي في المنظمة ويجري تلقي مبالغ مالية أولية. وستتواصل هذه الجهود من أجل تأمين الأموال المتبقية اللازمة للتنفيذ الكامل للإستراتيجية.

30- وبالإضافة إلى الدعم المالي عن طريق التبرعات للصندوق الاستئماني العالمي، فمن الممكن اللجوء إلى عدة طرق أخرى لدعم عملية تنفيذ الإستراتيجية العالمية. وستكون الطرق المتوقع استخدامها كالتالي:

- الاتفاقات الثنائية بين الشركاء المقدمين للموارد والبلدان. قد يقدم شريك من موفري الموارد أو شريك تقني دعما مباشرا لبلد ما لتنفيذ أنشطة بناء القدرات المدرجة في الإستراتيجية العالمية و/أو أنشطة جمع البيانات.
- الاتفاقات الثنائية بين الشركاء المقدمين للموارد والمنظمة. بتمويل من بعض الشركاء المقدمين للموارد (الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال)، تقدم المنظمة الدعم التقني لأنشطة جمع البيانات كالتعدادات الزراعية في عدة بلدان. وستجري مواءمة هذه المشاريع مع الإستراتيجية العالمية.

- اتفاقات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. قد تقدم البلدان النامية الأكثر تقدما دعما مباشرا لغيرها من البلدان النامية لتنفيذ توصيات الإستراتيجية العالمية. وقد أعربت بلدان مثل البرازيل والمكسيك، إلخ، عن اهتمامها بتوفير هذا الدعم.
- الموارد البرنامجية العادية للمنظمة. تقدم المنظمة أيضا عن طريق برنامجها للتعاون التقني المساعدة التقنية لعدد من البلدان استجابة لطلبات الحكومات من أجل دعم الأنشطة الإحصائية، بما في ذلك الأنشطة التحضيرية لإجراء التعدادات الزراعية. وستجري مواءمة هذه المشاريع أيضا مع الإستراتيجية العالمية.

31- سيتم اعتماد نهج متدرج على أساس الوحدات النموذجية لتنفيذ الإستراتيجية العالمية. وستستهدف خطة العمل 90 بلدا من جميع أنحاء العالم (40 بلدا من أفريقيا و50 بلدا من المناطق الأخرى) على أن تتم تغطيتها خلال مرحلة الخمس سنوات الأولى.

32- ولكفالة أن يكون تنفيذ الخطة مدفوعا من البلدان ويعمل على معالجة الثغرات المحددة، سيجري العمل بالتقييمات القطرية وستكون الأساس لمقترحات قطرية تقدم للحصول على التمويل تكون مصممة بحيث تلبي الاحتياجات ذات الأولوية على الصعيد القطري، و توافق عليها جميع الأطراف المعنية، وتأخذ في الاعتبار المساعدات الجارية التي يتلقاها حاليا البلد المعني.

33- ولكفالة نجاح التنفيذ وتهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق الاستدامة، ستطبق المعايير التالية لاختيار البلدان ذات الأولوية:

- إبداء الإرادة السياسية والالتزام بتحسين الإحصاءات الزراعية، كما يتبين من مساهمات الحكومات النقدية أو العينية؛
- وجود اهتمام فعال من الجهات المانحة بتقديم الدعم لتنفيذ الأنشطة القطرية؛
- وجود أوجه تكامل ممكنة مع أنشطة التخطيط الجارية ذات الصلة من قبيل الإستراتيجية الوطنية لوضع الإحصاءات، تيسر دمج الإحصاءات الزراعية في النظام الإحصائي الوطني؛
- وجود أوجه تكامل مع الأنشطة الإحصائية الواسعة النطاق الأخرى ذات الصلة، الجارية منها أو المقررة، مثل تعدادات السكان، أو التعدادات الزراعية أو المسوحات الأسرية، والتي يمكن أن تمثل أساس النظام الإحصائي وتقدم حلولا فعالة من حيث التكلفة في اختيار المنهجية الأنسب.
- مستوى التطور الإحصائي.

34- وسيراعى من ثم في عملية التنفيذ تحقيق التوازن بين ضرورة تحقيق نتائج سريعة في إنتاج ونشر بيانات زراعية أساسية ذات جودة عالية، وضرورة تطوير قدرات مطردة على مدى فترة زمنية أطول في إطار برنامج هيكلي.

سادسا– حالة التنفيذ

35– تم إنشاء هياكل للحوكمة على المستويين العالمي والإقليمي (المجلس الإحصائي العالمي، والمكاتب العالمية، والمجالس الإحصائية الإقليمية والمكاتب الإقليمية لأفريقيا ولآسيا والمحيط الهادي)، كما تم إنشاء صندوق استئمان عالمي. وتم وضع استبيان موحد وخطوط توجيهية للمرحلة الأولى من التقييم القطري، والتقييمات القطرية جارية بالفعل في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي تحت قيادة منظمات إقليمية. ويجري حاليا التخطيط لهذه الأعمال في مناطق أخرى وستؤدي إلى اختيار مجموعة الـ 20 بلدا الأولى التي سيبدأ فيها تنفيذ الإستراتيجية في 2012. وستتم تدريجيا زيادة عدد البلدان مع توافر المزيد من التمويل أو الدعم التقني.

36– وعلاوة على ذلك، يجري بالفعل تنفيذ العديد من الأنشطة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية وفقا للإستراتيجية العالمية، يذكر منها لاسيما ما يلي:

- تعمل المنظمة مع الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين على إعداد خطوط توجيهية لدمج الزراعة ضمن الإستراتيجية الوطنية لوضع الإحصاءات وتنفيذها على مستوى تجريبي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وموزامبيق وبيرو؛
- وقد استكملت المنظمة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وضع الخطوط التوجيهية للربط بين تعدادات الزراعة والسكان والمساكن. ويجري حاليا تنظيم حلقات عمل لتنفيذ الخطوط التوجيهية في منطقة المحيط الهادي وفي الشرق الأدنى والبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية.
- كما تعمل المنظمة مع فريق دراسة قياس مستويات المعيشة التابع للبنك الدولي من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية واستهلاك الأغذية في الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة لست بلدان في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛
- ويجري حاليا في أثيوبيا، بدعم تقني من المنظمة، استخدام بيانات الاستشعار من بعد وبيانات النظام العالمي لتحديد المواقع لوضع إطار للمناطق كأساس لمسوحاتها الزراعية السنوية؛
- وتم بنجاح استخدام النظام العالمي لتحديد المواقع والمقابلات الشخصية المجراة بمساعدة الحاسوب في إجراء التعداد الزراعي في موزامبيق مع إتاحة نتائجه الأولية في أقل من ستة أشهر. كما تم بنجاح أيضا استخدام أجهزة المساعدة الرقمية الشخصية والنظام العالمي لتحديد المواقع في التعداد الزراعي في البرازيل، ويجري الآن توسيع هاتين التجربتين لتشمل عددا أكبر من البلدان؛
- ويجري الآن استخدام أداة الاستشعار ع ن بعد كوسيلة فعالة من حيث التكلفة لرصد المحاصيل والتنبؤ بها في باكستان، بدعم من المنظمة، ووزارة الزراعة الأمريكية وجامعة ميريلاند؛
- وقد تم بنجاح اعتماد نظام المعلومات الإحصائية القطرية الذي وضعته المنظمة لتحسين جودة البيانات الزراعية الوطنية وإتاحة الاطلاع عليها في شبكة الإنترنت، في بلدين آسيويين و17 بلدا في منطقة أفريقيا جنوب

الصحراء الكبرى، ويجري حاليا توسيع نطاقه كي يستخدم في عدد أكبر من البلدان والمنظمات دون الإقليمية (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا)؛

- وتتعاون المنظمة حاليا مع عدة شركاء لإنشاء حساب فرعي للزراعة منبثق من النظام المنقح للمحاسبة البيئية– الاقتصادية، والذي سيمثل الإطار المفاهيمي الشامل للإستراتيجية العالمية.

سابعا– الإجراء المقترح من جانب اللجنة

37– إن اللجنة مدعوة إلى تأييد خطة العمل الرامية إلى تحسين الإحصاءات عن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة وحوكمتها.

38– واللجنة مدعوة أيضا إلى دعوة الشركاء المقدمين للموارد إلى المساعدة على تعبئة الموارد اللازمة، والدول الأعضاء إلى دعم تنفيذ خطة العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وتعزيز التزامها بالعمل على تدعيم نظمها الوطنية الخاصة للإحصاءات الزراعية.